

تفسير البحر المحيط

@ 282 وقال الزمخشري : فإن قلت : كيف أنكروا عليهم اتخاذ آلهة تنشر وما كانوا يدعون ذلك لآلهتهم ، وهم أبعد شيء عن هذه الدعوى لأنهم مع إقرارهم بأن □ خالق السموات والأرض وبأنه قادر على المقدورات كلها وعلى النشأة الأولى منكرين للبعث ، وكان عندهم من قبيل المحال الخارج عن قدرة القادر فكيف يدعونه للجماذ الذي لا يوصف بالقدرة ؟ قلت : الأمر كما ذكرت ولكنهم بادعائهم الإلهية يلزمهم أن يدعوا لها الإنشاء لأنه لا يستحق هذا الاسم إلا القادر على كل مقدور ، والإنشاء من جملة المقدورات وفيه باب من التهكم بهم والتوبيخ والتجهيل ، وإشعار بأن ما استبعده من □ لا يصح استبعاده لأن الإلهية لما صحت صح معها الاقتدار على الإبداء والإعادة ونحو قوله { مَنَّ الْأَرْضُ } قولك : فلان من مكة أو من المدينة ، تريد مكى أو مدني ، ومعنى نسبتها إلى الأرض الإيذان بأنها الأصنام التي تعبد في الأرض لا أن الآلهة أرضية وسماوية ، من ذلك حديث الأمة التي قال لها رسول □ صلى □ عليه وسلم) : (أين ربك ؟) فأشارت إلى السماء فال : (إنها مؤمنة) لأنه فهم منها أن مرادها نفي الآلهة الأرضية التي هي الأصنام لا إثبات السماء مكاناً □ تعالى . ويجوز أن يراد آلهة من جنس الأرض لأنها إما أن تنحت من بعض الحجارة أو تعمل من بعض جواهر الأرض . . فإن قلت : لا بد من نكتة في قوله { هُمْ } قلت : النكتة فيه إفادة معنى الخصوصية كأنه قيل { أَمْ اتَّخَذُوا الْإِلَهَةَ } لا تقدر على الإنشاء إلا هم وحدهم انتهى . . و { اتَّخَذُوا } هنا يحتمل أن يكون المعنى فيها صنعوا وصوروا ، و { مَنَّ الْأَرْضُ } متعلق باتخذوا ، ويحتمل أن يكون المعنى جعلوا الآلهة أصناماً من الأرض كقوله { وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ } وقوله { وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا } وفيه معنى الإصطفاء والاختيار . وقرأ الجمهور : { يُنْشِرُونَ } مضارع أنشر ومعناه يحيون . وقال قطرب : معناه يخلقون كقوله { أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ } . وقرأ الحسن ومجاهد { يُنْشِرُونَ } مضارع نشر ، وهما لغتان نشر وانشر متعديان ، ونشر يأتي لازماً تقول أنشر □ الموتى فنشروا أي فحيوا ، والضمير في { فِيهِمْ } عائد على السماء والأرض وهما كناية عن العالم . و { إِلا } صفة لآلهة أي آلهة غير { اللّٰه } وكون { إِلا } يوصف بها معهود في لسان العرب ومن ذلك ما أنشد سيبويه رحمه □ : % (وكل أخ مفارقه أخوه % . لعمر أبيك إلا الفرقدان . %) .

قال الزمخشري : فإن قلت : ما منعك من الرفع على البذل ؟ قلت : لأن لو بمنزلة إن في أن

الكلام معه موجب والبدل لا يسوغ إلا في الكلام غير الموجب كقوله { وَلاَ يَلْتَفِتْ مِّنْكُمْ أَحَدٌ إِلَىٰ آخَرَ } وذلك لأن أعم العام يصح نفيه ولا يصح إيجابه ، والمعنى لو كان يتولاهما ويدبر أمرهما آلهة شتى غير الواحد الذي هو فاطرهما { لَفَسَدَتَا } وفيه دلالة على أمرين أحدهما : وجوب أن لا يكون مدبرهما إلا واحداً ، والثاني أن لا يكون ذلك الواحد إلا إياه وحده كقوله { إِلاَّ اللّٰهُ } . .

فإن قلت : لم وجب الأمران قلت : لعلمنا أن الرعية تفسد بتدبير الملكين لما يحدث بينهما من التغالب والتناكر والاختلاف . .

وعن عبد الملك بن مروان حين قتل عمرو بن سعيد الأشدق كان واٍ أعز عليّ من دم ناظري ولكن لا يجتمع فحلان في شول وهذا ظاهر . وأما طريقة التمانع فللمتكلمين فيها تجادل وطراد ولأن هذه الأفعال محتاجة إلى تلك